

تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)

احمد عباس حسين
جامعة ميسان/ كلية الادارة والاقتصاد
ahmedabb70@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الى تقييم الاداء المالي لعينة من المصارف المسجلة في (سوق العراق للأوراق المالية) من خلال استخدام بعض مؤشرات التقييم المالي والتي اشتملت على مؤشرات السيولة والربحية وعرض البيانات للمدة ٢٠١٥-٢٠١٨، وشملت عينة البحث ثلاث مصارف هي (مصرف أشور الدولي للاستثمار، المصرف التجاري العراقي، و مصرف الخليج التجاري)، فضلاً عن التعرف على دور المؤشرات المالية الاخرى والمتمثلة بنسب ملاءة رأس المال ونسب النشاط في التقييم.

وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة اعتماد المصارف على عملية تقييم الاداء المالي المصرفي بهدف الوصول الى كل من مواطن القوة والضعف لديها من أجل تحسين الاداء المستقبلي لها.

Evaluate the Financial Performance of Private banks
registered in the Iraq Stock Exchange
(An Analytical Study)

Ahmed Abbas Hussein
Department of Business Administration
Faculty of Management and Economics
University of Misan
ahmedabb70@gmail.com

Abstract

The research aims to evaluate the financial performance of a sample of banks registered in the (Iraq Stock Exchange) through the use of some financial evaluation indicators, which included indicators of liquidity and profitability and the presentation of data for the period 2015-2018, and the research sample included three banks:(Ashur International Bank, Commercial Bank of Iraqi, and Gulf Commercial Bank), as well as identifying the role of other financial indicators represented by the capital adequacy ratios and activity ratios in the evaluation. The research reached a set of recommendations, the most important of which is the need for banks to rely on the process of evaluating banking financial performance in order to reach each of their strengths and weaknesses in order to improve their future.

حكومية، في حين بلغ عدد المصارف المحلية والاجنبية الخاصة العاملة (٦٤) مصرفاً موزعة ما بين (٤٠) مصرف تجاري و(٢٥) مصرف اسلامي و(٣) مصارف متخصصة، في حين بلغ عدد المصارف المسجلة في (سوق العراق للأوراق المالية ISX) (٤٢) مصرفاً، الامر الذي يتطلب اجراء التقييم المالي لتلك المصارف، والذي يساهم في زيادة قدرة تلك المصارف وكفاءتها في ضل المنافسة بينها، ويمكن ايجاز مشكلة البحث من خلال السؤال التالي: ((ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمصارف؟)).

٢. أهداف البحث:

تتجسد أهداف البحث بالاتي:

- أ. بيان دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.
- ب. تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة عينة الدراسة.

٣. أهمية البحث:

تتمثل في التعرف على الدور الذي تساهم به المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي المصرفي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية في العراق والمتمثلة بمؤشرات السيولة والربحية ونسب ملاءة رأس المال ونسب النشاط، مما يعزز من قدرة تلك المصارف على مواجهة التحديات المحيطة بها.

٤. فرضية البحث:

يمكن صياغة فرضية البحث من خلال: ان استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي المصرفي سوف يساهم في تعزيز قدرة المصارف من اجل مواجهة التحديات التي تحيط بها.

٥. منهجية البحث ومصادر جمع البيانات:

الكلمات الافتتاحية: تقييم الاداء المالي- مؤشرات الربحية- مؤشرات السيولة- سوق العراق للأوراق المالية.

المقدمة:

ان تقييم الاداء المالي يعد احد الجوانب المهمة التي لقيت اهتماماً كبيراً من قبل ادارة المصارف والمساهمين والزبائن على حد سواء والمتخصصين في الجوانب المالية والمصرفية، حيث ان لها دور كبير في بيان الوضع المالي للمصارف ومعالجة المشاكل والثغرات التي قد تواجهها، بالإضافة الى الدور الذي تقوم به تلك المصارف في عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي من حيث تحقيق الارباح العالية والتخلص من الاسباب التي تؤدي الى ضياع الوقت والجهد والمال. ونظراً لتلك الاهمية الكبيرة اوجد المتخصصين في الجوانب المالية والمصرفية عدد من المؤشرات أو ما تسمى ايضاً "النسب المالية"، حيث ان استخدام تلك المؤشرات أو النسب المالية يعد من الوسائل المهمة التي تساعد ادارة البنوك على بيان وضع السيولة لديها وموقف الاموال المتاحة للتوظيف وملانمة حقوق الملكية وربحية المصرف، وهذا سوف يساهم في نجاح عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسات عموماً والمصارف على وجه الخصوص.

المبحث الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً. منهجية البحث

١. مشكلة البحث:

ان الجهاز المصرفي في العراق يتكون من (٧١) مصرفاً كما هو الحال في عام ٢٠١٨ منها (٧) مصارف

<p>تم استخدام مؤشرات كل من الربحية (العائد على حق الملكية، مضاعف حق الملكية، هامش الربح، ومنفعة الاصول)، والسيولة (نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول، والمعدل النقدي)، ومؤشرات ملائمة راس المال (معدل مقدرة البنك على رد الودائع، ومعدل حق الملكية للأصول الخطرة) بالتطبيق على ثلاثة من البنوك التجارية العاملة وهي (البنك الوطني الجزائري، بنك البركة وبنك ترست).</p>	<p>اداة وعينة الدراسة</p>
<p>١. انخفاض اداء البنك الوطني الجزائري من خلال محدودية الربحية وعدم الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة لمواجهة التزاماته المالية. ٢. بنك البركة اظهر كفاءة عالية على استغلال الاموال الخاصة بتوليد الارباح. ٣. اظهر بنك ترست الكفاءة العالية على رد الودائع وامتصاص خسائر الاصول الخطرة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

٢. دراسة محمد والموسوي (٢٠١٢)

<p>تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية- بحث مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية و الإماراتية للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٩</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى تقييم وقياس الاداء لعينة من البنوك التجارية في العراق والامارات من خلال اجراء المقارنة بين مؤشرات الاداء المالي لها.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>باستخدام مؤشرات الربحية (العائد على حق</p>	<p>اداة</p>

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي والتطبيقي، كما تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة بالاعتماد على نوعين من المصادر وهما:-

أ. المصادر الثانوية: وتم الاستفادة منها في اعداد الجانب النظري، وتضمنت مجموعة من المصادر العربية والاجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

ب. المصادر الأولية: وتمثلت بالتقارير المالية السنوية الواردة في دليل الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، لاستخراج النسب المالية المتعلقة بتقييم الاداء المالي للمصارف (عينة الدراسة).

٦. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة من البنوك الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واشتملت عينة الدراسة على ثلاثة مصارف وهي:

- مصرف أسور الدولي للاستثمار.
- المصرف التجاري العراقي.
- مصرف الخليج التجاري.

ثانياً: دراسات سابقة

هناك عدد من الدراسات التي اوضحت الجوانب المختلفة لتقييم الاداء المالي للمصارف والتي كان لها الاثر في وضع الاطار النظري والبحثي لهذا البحث وهي:

١. دراسة أسببة (٢٠١٦)

<p>تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية في الجزائر.</p>	<p>هدف الدراسة</p>

٤. دراسة جميل وسعيد (٢٠٠٧)

عنوان الدراسة	تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الاداء المالي للمصارف التجارية
اداة وعينة الدراسة	باستخدام المؤشرات المالية والمتمثلة بمؤشرات السيولة والربحية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
نتائج الدراسة	اظهرت النتائج تحسن في اداء مصرف الموصل في عام ٢٠٠٤ نتيجة لعودة الثقة لدى العملاء في المصرف نتيجة للأحداث الي راقت عام ٢٠٠٣.

٤. دراسة Pinto et al (2017)

عنوان الدراسة	An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تقييم ومعرفة الاداء المالي لمصارف البحرين التجارية.
اداة وعينة الدراسة	باستخدام اختبارات الانحدار، تحليل الارتباط، واختبار t لتحديد العلاقة بين المعايير المالية المختلفة من خلال عينة تمثلت من ثمانية بنوك تجارية عاملة في البحرين.
نتائج الدراسة	اظهرت النتائج على ان تطبيق اعلى نسبة لكفاية رأس المال لها تأثير سلبي على ربحية البنوك نتيجة لتأثير الازمة المالية والنفطية على كفاءة تلك البنوك خلال فترة الدراسة.

وعينة الدراسة	الملكية، العائد على الاموال المتاحة، مضاعف الملكية، العائد على الودائع، والعائد على الموجودات) بالتطبيق على مصرفي بغداد والشرق الاوسط العراقيين ومصرفي دبي وابي ظبي الاماراتيين.
نتائج الدراسة	اظهرت النتائج الى ان الاداء المصرفي لمصارف العراق التجارية افضل من اداء المصارف التجارية الاماراتية خلال مدة الدراسة.

٣. دراسة عبد السادة واخرون (٢٠٠٨)

عنوان الدراسة	تقييم الاداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية " دراسة مقارنة بين مصارف عراقية و اردنية"
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المصرفي من خلال اجراء مقارنة بين مصارف عراقية و اردنية.
اداة وعينة الدراسة	من خلال استخدام مؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة التوظيف)، ومؤشرات الربحية (معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الاموال المتاحة، ومعدل العائد على الودائع) بالتطبيق على مصرفي (الرافدين والرشيد) العراقيين ومصرفي (العربي والاسكان) الأردنيين.
نتائج الدراسة	اظهرت النتائج الى ان مؤشرات السيولة والربحية سوف تساهم في تقديم تحليل وتقرير واقعي عن الاداء المصرفي والمشاكل التي ترافق العمل المصرفي للبنوك عينة البحث.

المضافة) واربعة نسب مالية كمتغير مستقل (حجم البنك، خطر الائتمان، الكفاءة التشغيلية، وإدارة الأصول) بالتطبيق على عينة من خمسة مصارف خاصة والمدرجة في كل من بورصة (Dhaka) و بورصة (Chittagong)	
أظهرت نتائج الدراسة ان مخاطر الائتمان كان لها تأثير سلبي على العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة	نتائج الدراسة

٧. دراسة (2011) Malhotra et al

Evaluating the Performance of Commercial Banks in India	عنوان الدراسة
هدفت هذه الدراسة الى تحليل اداء البنوك التجارية في الهند للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩	هدف الدراسة
باستخدام مؤشرات الربحية، تكلفة الوساطة، نسب كفاءة الادارة و نسب السلامة بالتطبيق على عينة من (٢٠) بنك مملوك للدولة و (١٥) بنك خاص عاملة في الهند.	اداة وعينة الدراسة
١. أظهرت نتائج الدراسة الى ان القطاع المصرفي الهندي يتمتع بأداء جيد خلال الازمة الاقتصادية العالمية وان الاداء المالي للبنوك لم يتأثر سلبا بشكل كبير. ٢. اظهرت النتائج ان كلا القطاعين العام والخاص للبنوك قد حقق معدلات جيدة لكفاية راس المال خلال فترة الدراسة.	نتائج الدراسة

٥. دراسة Tsamis & Georgantopoulos (2013)

Assessing the Efficiency of Commercial Banks in Greece during the Financial Crisis: A Linear Approach in conjunction with Financial Analysis	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى معرفة الاداء المالي في المصارف التجارية اليونانية وتقييمها.	هدف الدراسة
باستخدام العائد على الأصول (ROA)، هامش الربح الصافي (NIM)، حجم البنك (BS)، ونسبة الكفاءة (ER) بالإضافة الى تحليل بعض الارقام المالية الرئيسية للبنوك وهي إجمالي الودائع، إجمالي الائتمان، مجموع الأصول، مجموع حقوق المساهمين، (ROE) و (ROD) طبقت على سبعة بنوك تجارية مسجلة في بورصا اثينا.	اداة وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة ان الازمة المالية العالمية كان لها تأثير كبير على تلك البنوك عينة الدراسة.	نتائج الدراسة

٦. دراسة (2013) Al karim& Alam

An evaluation of financial performance of private commercial banks in Bangladesh: Ratio analysis	عنوان الدراسة
قياس اداء البنوك الخاصة في بنغلادش للفترة من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٢	هدف الدراسة
باستخدام ثلاث نسب مالية والتي تمثل كمتغير تابع (العائد على الأصول، Tobin's Q، والقيمة الاقتصادية	اداة وعينة الدراسة

المبحث الثاني

الاطار النظري للبحث

أولاً: تقييم الاداء المالي

تمهيد:

يعتبر الاداء المالي من أكثر المجالات استخداماً لقياس اداء المصارف حيث انه يتميز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المصارف باتجاه المسار الافضل والسليم، وتأخذ عملية تقييم الاداء المالي اهتماماً كبيراً من قبل اصحاب المصالح لما لها من أهمية كبيرة في بيان الوضع المالي للمصارف، وتعددت المؤشرات المالية المستخدمة وبشكل واسع لتقييم الاداء المالي والتي تساعد الادارة على معرفة وضع سيولة المصارف وموقف الاموال المتوفرة للتوظيف.

١. مفهوم تقييم الاداء المالي المصرفي

حضي موضوع تقييم الاداء المالي باهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين والكتاب المتخصصين في الجوانب الادارية والاقتصادية والمحاسبية والمالية والمصرفية، لما له من أثر كبير ومهم في حياة المنظمات والمؤسسات عامة، وقبل التعرض لمفهوم تقييم الاداء المالي للمصارف لا بد من الاشارة لمفهوم الاداء المالي. الاداء المالي بإطاره الدقيق حدد بانه وصف للوضع الحالي المالي للمنظمة وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها لتحقيق اهدافها ويتم ذلك من خلال دراسة حالة كل من المبيعات، الايرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة (سامية وسحنون، ٢٠١٧: ٣٠٣). في نفس السياق اكد (مطر) ان الاداء المالي هي العملية التي يتم بموجبها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي، حيث ان تلك المؤشرات تُسهم في تحديد أهمية وخصائص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع ويتم ذلك من خلال المعلومات التي تستخرج من القوائم المالية

ومصادر اخرى تستخدم في عملية التقييم (محمد والموسوي، ٢٠١٢: ٢١٧)، والتي يتم بموجبها تقييم ما تم تحقيقه بالمقارنة بما تم التخطيط له من حيث الكمية والنوعية وخلال مدة زمنية معينة وتحديد الانحرافات والاسباب المسؤولة عن تلك الانحرافات في ضوء النتائج المتحققة ثم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتصحيحها (جميل وسعيد، ٢٠٠٧: ١١٧). وايضاً عرفت بانها مقياس ذاتي لتقييم استخدام الشركة للأصول من طريقة عملها الاساسية وتوليد الايرادات (Pinto et al, 2017: 606).

اما عملية تقييم الاداء المالي للمصارف فينظر اليها بانها "عملية متكاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للتعرف على الوضع الحالي المالي للمصرف وتحديد الطريقة المناسبة التي اديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة" (قريشي، ٢٠٠٤: ٩٠)، كما ان التقييم سوف يوضح اثر هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للمصرف (بوليحة وبوجميلة، ٢٠١٦: ٣).

٢. أهمية تقييم الاداء المالي للمصارف

ان عملية تقييم الاداء المالي للمصارف تحظى بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات مختلفة يمكن ايضاحها من خلال: (سامية وسحنون، ٢٠١٧: ٣٠٤) (محمد والموسوي، ٢٠١٢: ٢١٨)

- ان تقييم الاداء المالي المصرفي يظهر قدرتها على تنفيذ ما تخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة والاهداف التي حددت مسبقاً والعمل على كشف الانحرافات واقتراح المعالجات الضرورية لها مما يعزز من قدرة تلك المصارف في البقاء والاستمرار.
- ان تقييم الاداء المالي للمصارف سوف يساعدها في الكشف عن التقدم التي حققت من خلال

تلك المؤشرات وقدرتها على تقييم الاداء على نحو سليم (بشناق، ٢٠١١: ٣). كذلك تستخدم من قبل الادارة لتحليل القوائم المالية من اجل التعرف على سلامة التنظيم المالي وربحية المؤسسات (سامية وسحنون، ٢٠١٧: ٣٠٥). فضلا عن ذلك فإن استخدام تلك النسب في عملية التحليل المالي يعد وسيلة أو اداة مهمة لمساعدة ادارة المصارف التي تساعد الادارة على المعرفة المسبقة لموقف السيولة لديه وموقف الاموال المتوفرة للتوظيف (محمد والموسوي، ٢٠١٢: ٢١٧). وتعرف على انها علاقة رياضية تتكون من رقمين احدهما في البسط والآخر في المقام، والنتائج المتحققة عن تلك العلاقة لا تكون ذات معنى الا من خلال المقارنة مع نسب مالية لسنوات مالية لنفس المصرف المراد تقييمه او من خلال مقارنتها بنسب حالية لمصارف اخرى في نفس قطاع العمل (بوليحة وبوجميعة، ٢٠١٧: ٥)، وتعددت النسب أو المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الاداء المصرفي نتيجة للأهداف المرسومة والظروف المختلفة لطبيعة التقييم، وفيما يلي أهم المؤشرات أو النسب وأكثرها شيوعاً:

اولاً: مؤشرات الربحية:

تعتبر من المؤشرات المهمة التي تستخدم على نطاق واسع من جل تقييم الاداء المالي للبنوك، وهي تقيس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صاف على الاموال المستثمرة (محمد والموسوي، ٢٠١٢: ١١٨)، ولتلك المؤشرات أهمية كبيرة لا تقتصر فقط على الادارة في المصارف بل هي تستقطب بذلك المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح المتحققة عنها تعد من أهم العوامل المؤثرة في ثروة المودعين (بوليحة و بوجميعة، ٢٠١٧: ٦). وتندرج ضمن تلك المؤشرات نسب عديدة منها:

١. معدل العائد على حق الملكية)

Return on Equity (ROE): تقيس هذه النسبة

مقارنة النتائج المتحققة للمصرف من فترة الى اخرى، ومقارنتها مع مصارف مماثلة اخرى.

- ان تقييم الاداء سوف يساهم في تحسين المركز الاستراتيجي للمصرف في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها والعمل على تحديد الاولويات وحالات التغيير المطلوبة.

- يساعد تقييم الاداء في تقديم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتحديد دوره وأليات تعزيزه للاقتصاد الوطني.

- ان تقييم الاداء يكشف عن مدى مساهمة المصارف في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق اكبر عوائد بأقل تكاليف ممكنة ومحاولة التخلص من العوامل المسببة للهدر والضياع للوقت والجهد والمال.

- ان تقييم الاداء يساهم في تقديم صورة واضحة للعاملين عن كيفية اداء المهام الوظيفية الموجه اليهم، والعمل على توحيد تلك الجهود لتحقيق الاداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

- يساهم تقييم الاداء للبنوك في زيادة النمو الاقتصادي وتجنب الاسراف المالي من خلال التنسيق ما بين الانشطة التسويقية والتمويلية للمصرف وادارة الافراد.

- ان تقييم الاداء المالي للمصارف يساهم في ترشيد الإنفاق من خلال متابعتها لمواردها المتاحة.

٣. مؤشرات تقييم الاداء المالي

تعد "النسب أو المؤشرات المالية" واحدة من افضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم اداء المصارف، ذلك ان نجاحها يعتمد بدرجة واسعة على دقة وملائمة

الجدول رقم (١) مؤشرات الربحية

الصيغة	اسم المؤشر
صافي الأرباح بعد الضرائب الملكية*١٠٠	معدل العائد على الملكية
صافي الأرباح بعد الضرائب الودائع*١٠٠	معدل العائد على
صافي الأرباح بعد الضرائب/ (اجم + حق الملكية)*١٠٠	المتاحة
صافي الأرباح بعد الضرائب الموجودات*١٠٠	معدل العائد على الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث

ثانياً: مؤشرات السيولة

السيولة تشير إلى مدى كفاءة المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة (Kumbirai & Webb, 2010: 39)، فالمصارف قد تكون عاجزة عن مواجهة المسحوبات الكبيرة للمودعين فيما إذا توسعت في سياسات الاستثمار والاقراض، لذلك يتوجب عليها ادخار قسم من مواردها والتي تكون على شكل نقد سائل لمواجهة تلك المسحوبات (سامية وسحنون، ٢٠١٧: ٣٠٥)، وهناك عدد من النسب لقياس السيولة المصرفية منها:

١. نسبة الرصيد النقدي: تبين مدى قابلية الارصدة النقدية الممتلئة من قبل البنك والمتمثلة بـ (نقد في الصندوق، نقد لدى المصارف، النقد لدى البنك المركزي، واية ارصدة أخرى) على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها المحددة، وثمة علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة، أي بمعنى في حال ازدياد هذه النسبة سوف تزداد السيولة التي يمتلكها المصرف (الموسوي، ٢٠١٥: ٦٦)، وتحسب من خلال المعادلة التالية (الكروي، ٢٠٠٩: ٧):

مقدار العائد والأرباح المتحققة من استثمار اموال المصرف وتحتسب من قسمة صافي الأرباح على حق الملكية (الجبوري، ٢٠٠٧: ٢٥٦)، وتسعى المصارف الى زيادة هذه النسبة بما يتلاءم وحجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف (بشناق، ٢٠١١: ٣٦).

٢. معدل العائد على الودائع (ROD)

Return on Deposits: تقيس مقدرة البنوك على تحقيق الأرباح من خلال الودائع التي تحصل عليها، حيث انه يبين حصة الوحدة الواحدة من الودائع الى الأرباح الصافية المتحققة للمصرف بعد دفع الضرائب (بشناق، ٢٠١١: ٣٦).

٣. معدل العائد على الاموال المتاحة

Return on resources (ROR): تهدف هذه النسبة الى قياس قدرة المصارف في توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة لها والتي تتمثل في الودائع باختلاف انواعها وحقوق الملكية (التجاني وفوزي، ٢٠١٥: ٣٤)، وتقاس من خلال قسمة صافي الأرباح بعد الضرائب الى اجمالي الودائع وحق الملكية.

٤. معدل العائد على الموجودات (ROA)

Return on Assets: تعتبر من أهم النسب المعتمدة في عملية التقييم المالي للمصارف، حيث انها توضح مدى كفاءة المصرف وقدرته في استثمار موجوداته وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة (جواد، ٢٠١٢: ١٨٢)، وارتفاع هذه النسبة تشير الى كفاءة استخدام المصارف للأموال المستثمرة في الاصول الريادية (بشناق، ٢٠١١: ٣٦)، والجدول التالي يوضح مؤشرات الربحية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ثالثاً: نسب ملاءة رأس المال

ملاءة رأس المال تشير الى مدى قدرة المصارف على توفير الاموال اللازمة لمواجهة احتياجاته من الاصول الثابتة بالإضافة عن مواجهة المخاطر الناجمة عن استخدامات تلك الاموال، وهناك عدد من النسب لقياس ملاءة رأس المال يمكن ايجازها من خلال الجدول التالي: (سامية وسحنون، ٢٠١٧ : ٣٠٧)

الجدول (٢) نسب ملاءة رأس المال

ت	اسم المؤشر	الصيغة
١	حق الملكية الى الاستثمارات	حق الملكية/ الاستثمارات المالية* ١٠٠
٢	حق الملكية الى اجمالي الموجودات	حق الملكية/ اجمالي الموجودات* ١٠٠
٣	حق الملكية الى اجمالي الودائع	حق الملكية/ الودائع* ١٠٠

المصدر: من اعداد الباحث

رابعاً: نسب توظيف الاموال:

تسمى ايضاً (بنسب النشاط)، وتهدف الى تقييم

مدى قدرة ادارة المصرف في استخدام الاموال والموارد

نقد وذهب لدى المصرف+ الارصدة النقدية لدى البنك المركزي+ اوراق تجارية أو أوراق مالية واستثمارات+ الودائع الخزينة المتاحة في اشكال التوظيف المختلفة (أسدية، ٢٠١٦: الودائع وما في حكمها)

١٣٦)، وتقاس بوحدة او اكثر من النسب الموضحة في

الجدول (٣): (بوليعة و بوجميعة، ٢٠١٧ : ٦):

الجدول (٣) نسب توظيف الاموال

ت	اسم المؤشر	الصيغة
١	معدل توظيف الموارد المتاحة	اجمالي الاستثمارات/ (اجمالي الودائع + حق الملكية)* ١٠٠
٢	نسبة التكاليف الى اجمالي التكاليف/ اجمالي	

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

٢. نسبة الاحتياطي القانوني: البنوك تحتفظ بمبالغ معينة لدى البنك المركزي والمتأتية من الودائع المختلفة لديه، ففي حال قيام المصرف بزيادة الرصيد النقدي القانوني لدى البنك المركزي، سوف تزداد قدرته على الايفاء بالالتزامات المترتبة عليه اتجاه الزبائن خلال الازمات، وتحسب من خلال الصيغة الاتية: (عبد السادة وآخرون، ٢٠٠٨ : ١٢٤):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

٣. نسبة السيولة القانونية: وتمثل قدرة احتياطات البنك الاولية والثانوية على الايفاء بالتزامات المالية المترتبة عليه في الظروف المختلفة، حيث ان ارتفاعها يعد مؤشر على ارتفاع في مستوى السيولة لدى المصرف (الموسوي، ٢٠١٥ : ٦٧) وتحسب من خلال المعادلة التالية (الكروي، ٢٠٠٩ : ٧):

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقد وذهب لدى المصرف} + \text{الارصدة النقدية لدى البنك المركزي} + \text{اوراق تجارية أو أوراق مالية واستثمارات} + \text{الودائع الخزينة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

٤. نسبة التوظيف: توضح مدى القدرة والكفاءة على استثمار الاموال المتوفرة للمصرف وتوظيفها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية للزبائن من قروض وسلف (عبد السادة وآخرون: ٢٠٠٨ : ١٢٤) وتحسب وفق المعادلة التالية (الكروي، ٢٠٠٩ : ٧):

المبحث الثالث الجانب العملي (التحليلي) تمهيد:

يتضمن هذا الجزء من البحث اجراء تقييم للأداء المالي المصرفي من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الاداء، حيث تعد تلك المؤشرات وسيلة مهمة تمكن الادارة وتساعدنا من اجل معرفة موقف السيولة لدى المصرف ووضع الاموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية المصارف، وفي هذا الجانب من الدراسة سوف يتم التركيز على تحليل مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة البحث، حيث ان تلك المؤشرات تساهم وبشكل كبير في تقديم تحليل وتقرير واقعي عن الاداء المصرفي والمشاكل التي تواجه المصارف.

اولاً: تحليل مؤشرات الربحية

١. العائد على حق الملكية

تعتبر هذا النسبة مقياساً متكاملًا للأرباح المتحققة، حيث انها توضح العائد المالي المتحقق على استثمارات مساهمي المصرف، يلاحظ من الشكل (١) ان اعلى متوسط نسبة (ROE) كانت قد سجلت في مصرف آشور الدولي للاستثمار والتي بلغت (٥.٠٤%) مقارنة مع المصرف التجاري العراقي الذي سجل (٣.١٦%) ومصرف الخليج التجاري والذي سجل (١.٥٩%)، ويعود سبب هذا الارتفاع في هذه النسبة نتيجة لارتفاع مقدار العائد المتحقق خلال السنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦، و٢٠١٧ قياساً بحقوق الملكية مما انعكس بصورة ايجابية على متوسط هذه النسبة. اما على مستوى كل مصرف من المصارف عينة البحث، فوجد ان مصرف آشور الدولي للاستثمار قد حقق اعلى نسبة في عام ٢٠١٥ حيث بلغت (٧.٤٨%) مقارنة بمتوسط هذه النسبة، وقد

الاستثمارات*١٠٠	اجمالي الاستثمارات	
الاستثمارات*١٠٠	الى اجمالي الاستثمارات	٣
الاستثمارات*١٠٠	الى اجمالي الاستثمارات	٤
الاستثمارات*١٠٠	الى اجمالي الاستثمارات	

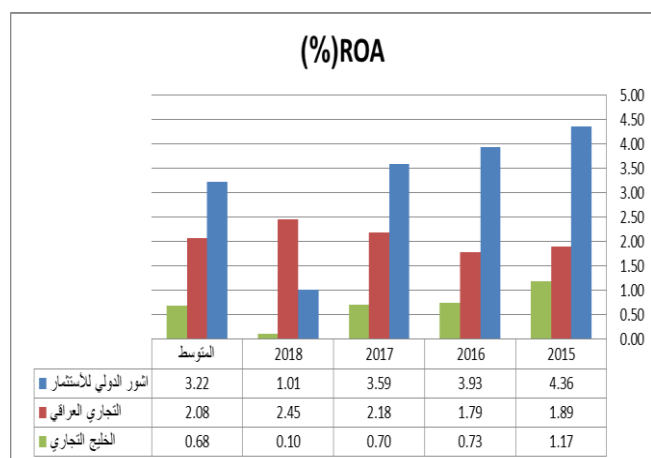
المصدر: من اعداد الباحث

ثانياً. سوق العراق للأوراق المالية

يعد احد الاسواق الاقتصادية المستقلة ادارياً ومالياً، وليس له ارتباط بجهة معينة، وتتم ادارته من مجلس يسمى (المحافظين) يضم تسعة من الشرائح الاقتصادية المختلفة والذين يمثلون القطاع الاستثماري. (ميسون، ٢٠١٣: ٧٣). تأسس Iraqi Stock Exchange (ISX) في يونيو من سنة ٢٠٠٤ ويعمل بأشراف هيئة الاوراق المالية العراقية، عند التأسيس كان هناك فقط خمسة عشر شركة مسجلة بصورة رسمية فيه اما الان فيتجاوز عدد الشركات المدرجة في السوق اكثر من ١٠٠ شركة، هذه الشركات تشتمل على جميع القطاعات بما فيها قطاع المصارف، الاستثمار، التأمين، الخدمات، الصناعة، الفنادق والسياحة، الزراعة، الاتصالات، والتحويل المالي. (ISX) يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها: السعي الى زيادة قدرة سوق المال في العراق بما يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار، وتوعية المستثمرين العراقيين والاجانب بشأن الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، والتواصل مع أسواق الاوراق المالية العالمية والعربية بهدف تطوير السوق، بالإضافة الى قيامة بمجموعة من الخدمات والنشاطات الضرورية الاخرى لدعم أهدافه المتنوعة (سوق العراق للأوراق المالية، التنظيم والاهداف).

بلغت ١.٠١% بمعدل انخفاض (٢.٩٢% و ٢.٥٨%) على التوالي خلال الاعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧. اما المصرف التجاري العراقي فيلاحظ ان نسبة (ROA) قد انخفضت بمقدار (٠.١%) في عام ٢٠١٦ عما هو عليه في عام ٢٠١٥ والتي كانت (١.٨٩%) لكن هذه النسبة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ والتي كانت (٢.١٨% و ٢.٤٥%) على التوالي، مما يعكس تحسن قدرة المصرف على استثمار موجوداته. اما مصرف الخليج التجاري فقد سجل اعلى نسبة في عام ٢٠١٥ حيث كانت (١.١٧%) وبعدها انخفضت هذه النسبة تدريجياً لتسجل (٠.١٠%) في عام ٢٠١٨.

الشكل (٢) العائد على الاصول



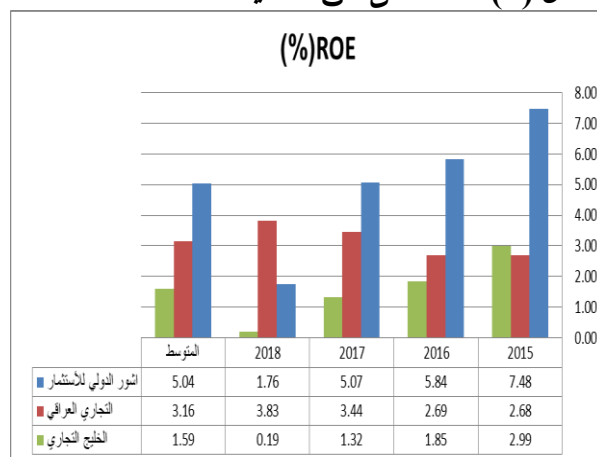
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

٣. العائد على الاموال المتاحة

يوضح الشكل (٣) أن المصارف العراقية الخاصة عينة البحث حققت متوسط نسبة تتراوح بين (٠.٧٥% - ٣.٥٤%) في الأرباح الموزعة إلى العائد المتحقق خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)، لكن يلاحظ ان المصرف التجاري العراقي قد حقق نسب متقاربة خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨) والتي تتراوح ما بين (٢.٠٢% -

انخفضت قليلاً في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث بلغت (٥.٨٤%-٥.٠٧%) على التوالي، اما في عام ٢٠١٨ فقد سجل المصرف انخفاضاً ملحوظاً بمقدار (٣.٢٨%) عن متوسط هذه النسبة. اما المصرف التجاري العراقي فقد سجل معدلات متصاعدة لتصل الى ذروتها في عام ٢٠١٨ حيث بلغت (٣.٨٣%)، مما يظهر قدرة المصرف وكفاءته في تعظيم عائد المستثمرين فيه. اما مصرف الخليج التجاري فقد سجل اقل نسبة (ROE) في عام ٢٠١٨ بمقدار (٠.١٩) منخفضة بمقدار (١.٤%) عن متوسط هذه النسبة.

الشكل (١) العائد على حق الملكية



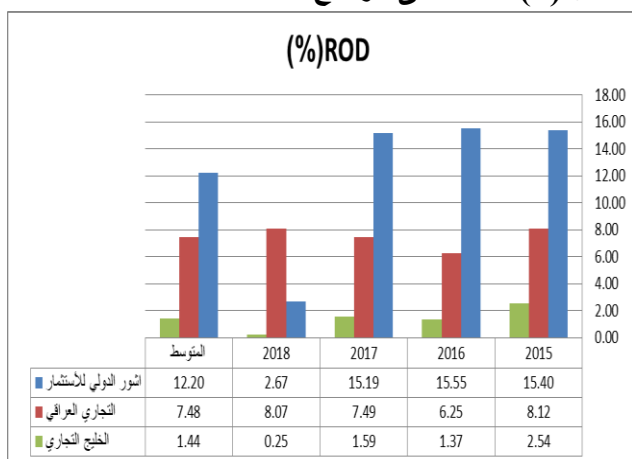
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

٢. العائد على الاصول

يوضح الشكل (٢) أن اعلى متوسط نسبة في هذا المؤشر قد سجلت في مصرف أشور الدولي للاستثمار حيث بلغت (٣.٢٢%) قياساً بمصرفي التجاري العراقي الذي سجل (٢.٠٨%) والخليج التجاري الذي سجل (٠.٦٨%) مما يعكس قدرة المصرف في تحقيق العائد نتيجة لاستثمار امواله في الموجودات. اما المصارف منفردة، فنلاحظ ان مصرف أشور الدولي للاستثمار قد سجل اعلى نسبة في عام ٢٠١٥ حيث بلغت (٤.٣٦%) ، لكن هذه النسبة بدأت بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة لتسجل انخفاضاً ملحوظاً في عام ٢٠١٨ والتي

(ROD) في مصرف اشور الدولي للاستثمار (2.6%) منخفضة بمقدار (12.73%) عما كانت عليه في عام 2015، اما النسبة المتحققة في مصرف الخليج التجاري فقد سجلت انخفاضا بمقدار (2.29%). اما المصرف التجاري العراقي فقد سجلت انخفاضا بسيطاً في عام 2016 بمقدار 1.87% عما هو عليه في عام 2015 لكن بدأت هذه النسبة بالتحسن مسجلة ارتفاع بمقدار (1.82%) في عام 2018 عما هو عليه في عام 2017.

الشكل (٤) العائد على الودائع



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

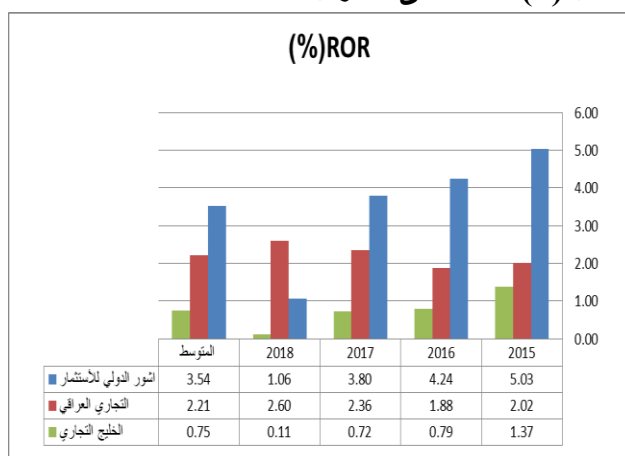
ثانياً: تحليل مؤشرات السيولة

١. نسبة الرصيد النقدي

تعني تلك النسبة مقدرة البنوك النقدية على مواجهة المسحوبات اليومية للودائع المختلفة وهي (الجارية، التوفير (الادخارية)، والأجلة (الاستثمارية))، ويتضح من الشكل رقم (٥) أن جميع المصارف العراقية الخاصة عينة البحث قد حققت ارتفاعاً كبيراً بمتوسط هذه النسبة يتراوح ما بين (71.91% - 176%) خلال السنوات الدراسة، مما يعكس ارتفاع في مقدرة الارصدة النقدية المملوكة من قبل المصارف المبحوثة على مواجهة ما يترتب عليها من التزامات تجاه ودائع الزبائن وما في

2.6% على الرغم من انخفاضها في عام 2016، مما يعني استقرار في العائد المتحقق نتيجة لاستثمار الاموال التي توفرت لديه. اما مصرف اشور الدولي للاستثمار فقد حقق اعلى نسبة في عام 2015 والتي كانت (5.03%) ولكن هذه النسبة انخفضت بصورة ملحوظة في عام 2018 بمقدار (3.97%) عما هو عليه في عام 2015. اما المصرف التجاري فقد حقق في عام 2015 نسبة بلغت (1.37%) بعدها انخفضت بصورة تدريجية لتصل ذروتها في عام 2018 والتي بلغت (0.11%) مسجلة انخفاض بمقدار (1.26%) عما هو عليه في عام 2015.

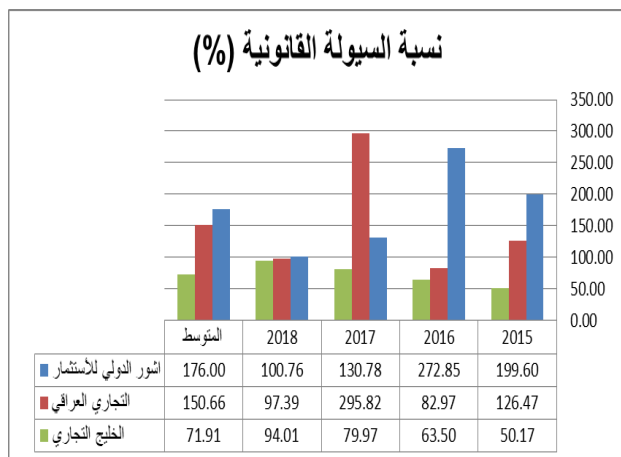
الشكل (٣) العائد على الاموال المتاحة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

٤. العائد على الودائع

يوضح الشكل (٤) أن المصارف العراقية المبحوثة قد حققت متوسط تراوح ما بين (1.44% - 12.20%) خلال السنوات (2015-2018)، مما يؤشر اهتمام ادارات تلك المصارف بتوفير جانب كبير من الحماية لأموال المودعين من خلال تعزيز حقوق المساهمين. لكن يلاحظ ان نسبة العائد على الودائع في كل من مصرفي اشور الدولي والخليج التجاري قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً في عام 2018، حيث بلغت نسبة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

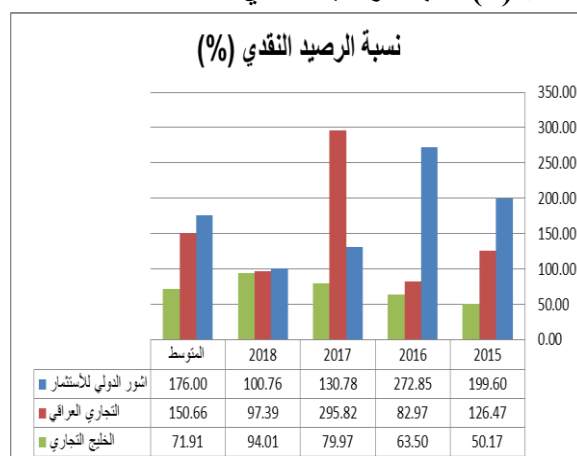
٣. نسبة التوظيف

توضح هذه النسبة الى مدى الامكانية والقدرة لدى المصرف على استثمار الاموال المتوفرة اليها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية للزبائن. يوضح الشكل (٧) أن اعلى نسبة التوظيف كانت قد سجلت في مصرف الخليج التجاري اذ بلغ المتوسط العام لها (٦٦.٢٠%) قياساً بمصرف اشور الدولي للاستثمار الذي بلغ المتوسط العام له (٩.٢٤%) والمصرف التجاري العراقي (٧.٣٣%) وهذا مؤشر جيد للمصرف يدل على كفاءته في تلبية رغبات زبائنه من القروض والسلف. اما على مستوى كل مصرف فنجد ايضاً أن مصرف الخليج التجاري قد سجل اعلى نسبة في عام ٢٠١٧ بمقدار (٧٢.٣٣)، وبعدها انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٨ لتسجل (٦٤.٩٩) منخفضة بمقدار (٧.٣٤%) عما هو عليه في عام ٢٠١٧. اما المصرف التجاري العراقي فقد سجل اعلى نسبة في عام ٢٠١٥ حيث بلغت (٨.٥٠%)، في حين مصرف اشور الدولي للاستثمار فقد سجل اقل نسبة في عام ٢٠١٨ والتي بلغت (٢.٨٣%) بانخفاض مقداره (٩%) عن المتوسط العام لها.

الشكل (٧) نسبة التوظيف

حكمها. اما على مستوى المصارف منفردة فنجد ان مصرف التجاري العراقي قد سجل أعلى نسبة في عام ٢٠١٧ بمقدار (٢٩٥.٨٢%)، يليها مصرف اشور الدولي للاستثمار الذي سجل اعلى نسبة في عام ٢٠١٦ بمقدار (٢٧٢.٨٥%).

الشكل (٥) نسبة الرصيد النقدي



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

٢. نسبة السيولة القانونية

تعكس هذه النسبة كفاءة المصرف في توجيه احتياطياتها الاولية والثانوية على مواجهة السحب اليومي. يوضح الشكل رقم (٦) أن نسبة السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة كانت مرتفعة لجميع سنوات الدراسة، حيث سجلت متوسط هذه النسبة ما بين (٧١.٩١% - ١٧٦%) ويعود ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع المعروض النقدي لدى المصرف والبنك المركزي مضافاً اليها حجم الاستثمارات في مختلف الاوراق المالية والتجارية المخصومة قياساً بالودائع، والذي بدوره يعكس قابلية المصارف لمواجهة السحب اليومي للزبائن وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين معها.

الشكل (٦) نسبة السيولة القانونية

كبيرة من النقد السائل والذي انعكس على النسب المختلفة للسيولة التي أظهرتها النتائج.

٥. أظهر التحليل ان المصارف الخاصة عينة البحث قد حققت معدلات مرتفعة في نسبة الرصيد النقدي مما يظهر قدرة تلك المصارف على مواجهة ما يترتب عليها من التزامات.

٦. تبين من خلال التحليل ان النتائج المتحققة من النسب المختلفة للسيولة القانونية للمصارف المبحوثة سجلت ارتفاع لجميع سنوات الدراسة، مما يؤشر قدرة تلك المصارف على مواجهة المسحوبات اليومية للزبائن وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين معها.

٧. يظهر من التحليل ان مصرف أشور الدولي للاستثمار قد سجل أعلى معدلات في نسب التوظيف خلال سنوات الدراسة، نتيجة لارتفاع الرصيد النقدي للقروض والسلف مقابل الرصيد النقدي لحجم الودائع مما يظهر قدرة المصرف وكفاءته في تلبية رغبات زبائنه من القروض والسلف.

ثانياً. التوصيات:

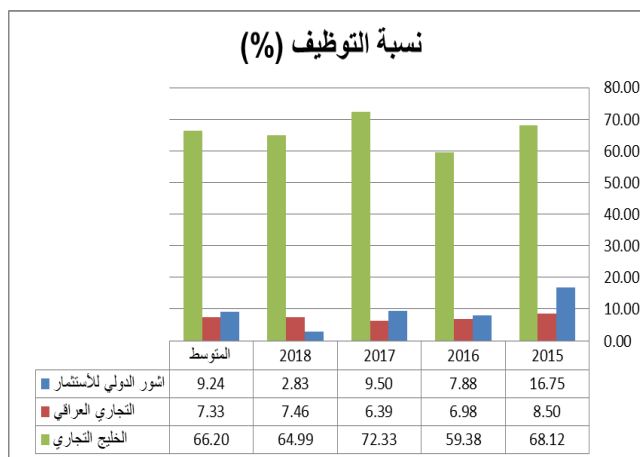
١. ضرورة اعتماد المصارف على عملية التقييم من اجل التعرف على الاداء المالي والذي يساعدها على بيان اسباب القوة والضعف لديها بهدف تحسين الاداء المستقبلي لها.

٢. ضرورة عمل دراسة اكثر توسعاً باستخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي الاخرى مثل نسب ملاءة رأس المال ونسب التوظيف للتعرف اكثر على اداء المصارف.

٣. على ادارة المصارف ان تعمل جاهدة على تحقيق التوازن ما بين السيولة والربحية.

٤. ضرورة العمل على استغلال فائض السيولة لدى المصارف خصوصاً مع التوجه الاستثماري في البلد.

المصادر



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يظهر من التحليل ان مصرف أشور الدولي للاستثمار كان الاكثر تفوقاً في مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة وهي (ROE, ROA, ROR, ROD)، وهو مؤشر جيد يعكس قدرة هذا المصرف على تحقيق الارباح من خلال توظيف الودائع والاموال المتاحة لديه.

٢. يظهر من التحليل ان مصرفي الخليج التجاري والمصرف التجاري قد حققا معدلات مقبولة في نسب الربحية خلال سنوات الدراسة، مما يظهر قدرة تلك المصارف وكفاءتها على تحقيق عائد جيد على الاموال المستثمرة فيها.

٣. أظهر التحليل ان المصرف التجاري العراقي قد حقق معدلات متقاربة في نسبة العائد على حق الملكية، مما يعكس استقرار في العائد المتحقق من الموارد المالية المتاحة في المصرف.

٤. أظهر التحليل معدلات امان عالية جداً للمصارف عينة البحث نظراً لامتلاك تلك المصارف كميات

المصادر العربية

باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)" رسالة ماجستير. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٩. جميل، سنان زهير محمد & سعيد، سوسن احمد (٢٠٠٧). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. تنمية الرافدين، ٢٩(٨٥)، ١١١-١٣١.

١٠. جدياني، سامية & سحنون، جمال الدين. (٢٠١٧). تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية-دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ٨(١٥)، ٣٠١-٣٢٤.

١١. سوق العراق للأوراق المالية، التقارير المالية السنوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨.

١٢. محمد، عبدالحسين جاسم & الموسوي، احمد حسين. (٢٠١٢). تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية - بحث مقارن لعينة من المصارف التجارية العراقية و الإماراتية للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩. المجلة العراقية للعلوم الادارية، ٨(٣١)، ٢١٢-٢٣٤.

١٣. عبد السادة، ميثاق هاتف، ناظم، الهام، & سعيد، بلال نوري. (٢٠٠٨). تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية" دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية". مجلة جامعة كربلاء، ٦(١)، ١١٩-١٣٣.

١٤. كرومي أسببة. (٢٠١٦). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٥). مجلة البشائر الاقتصادية، ٢(٥)، ١٣٣-١٤٧.

١٥. حسين، ميسون علي. (٢٠١٣). الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري مجلة جامعة بابل، ٤٦-٨٠.

المصادر الاجنبية

1. Al Karim, R., & Alam, T. (2013). An evaluation of financial performance of private commercial banks in Bangladesh: Ratio analysis.

١. الموسوي، سعدي احمد حميد. (٢٠١٥). القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية العراقية. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ٧(٤)، ٥٧-٨١.

٢. الجبوري، مهدي عطية موحى. (٢٠٠٧). مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢. مجلة جامعة بابل، ١٤(١)، ٢٥١-٢٧٠.

٣. التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي. (٢٠١٥). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. ابحاث اقتصادية وادارية، ١٧، الصفحات ٢٥-٢٨.

٤. الكروي، بلال نوري سعيد. (٢٠٠٩). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الادارية، ٦(٢٤)، ٢٤٢-٢٦٤.

٥. الصفو، رياض ضياء عزيز & الحلفي، محمد احمد وهم. (٢٠١٧). اثر التجارة الالكترونية في جودة الخدمة المصرفية دراسة استطلاعية لعينة من مصارف محافظة ميسان. مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، ١٦(٣١)، ٣٢٧-٣٤٩.

٦. جواد، انتصار محمد. (٢٠١٢). تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل دراسة تحليلية في مصرف الرشيد. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ٨(١)، ١٩٧-١٧٢.

٧. بولحية، الطيب & بوجمعة، عمر. (٢٠١٦). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ١٢(١٤)، ١-٢٨.

٨. بشناق، زاهر صبحي. (٢٠١١). "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية

Journal of Business Studies Quarterly, 5(2), 65.

2. Al-kadim, M. O. A. (2016). The Role of Islamic Accounting in the Banking Development of Islamic countries Case: Iraqi Islamic Banks. *Misan Journal of Academic Studies*, 15(30), 88-103.

3. Georgantopoulos, A., & Tsamis, A. (2013). Assessing the Efficiency of Commercial Banks in Greece during the Financial Crisis: A Linear Approach in conjunction with Financial Analysis. *Journal of Money, Investment and Banking*, 28, 32-46.

4. Kumbirai, M., & Webb, R. (2010). A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa. *African Review of Economics and Finance*, 2(1), 30-53.

5. Malhotra, D. K., Poteau, R., & Singh, R. (2011). Evaluating the Performance of Commercial Banks in India. *Asia Pacific Journal of Finance & Banking Research*, 5(5).

6. Pinto, prakash., Hawaldar, Thonse Iqbal., Ur Rahiman, Habeeb., T.M, Rajesha, & Sarea, Adel. (2017). An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 22(2), pp. 605-618.